A

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة الخمسون
"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"
10–13 أكتوبر/تشرين الأول 2022
بيان رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي

معالي السادة الوزراء،

سعادة المدير العام للمنظمة السيد شو دونيو،

أصحاب السعادة، المندوبون الكرام، حضرات السيدات والسادة.

يسرّني أن أرى العديد منكم يشاركون حضوريًا مرة أخرى في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما، ويسرّني أن أرى كذلك من يشارك منكم عبر الإنترنت.

ونحن نجتمع في وقت يشهد حالة طوارئ عالمية. إذ يواجه العالم أزمة غذائية تدمّر المجتمعات والبلدان في جميع أنحاء العالم. وتشكل هذه الأزمة على صعيد النظم وعلى أكثر من مستوى والمتباينة للغاية أزمة في كلفة المعيشة والتنمية البشرية، وتهدّد الأرواح وسبل العيش بطريقة لم نشهدها على الأرجح منذ عقود.

والناس في جميع أنحاء العالم يعانون: من القاهرة إلى كاراكاس، ومن دكا إلى داكار، ومن القرى الريفية في كينيا إلى صغار المزارعين في الممر الجاف في أمريكا الوسطى.

وكما هو الحال في كثير من الأحيان، فإن أكثر الفئات معاناة هي الأسر الأفقر والأكثر استبعادًا – أي الأشخاص الذين ينفقون أكثر من نصف دخلهم على الأغذية. وتتأثر النساء والفتيات بشكل خاص لأن لديهن إمكانية أقل للحصول على الأغذية، ويتواجدن في آخر السلسلة. ويتعرض الأطفال لتوقف النمو ويضطرون إلى ترك المدرسة من أجل العمل. وتقع ملايين الأسر المعيشية الضعيفة مجددًا في دوامة الفقر.

ويضـــع هذا على المحكّ قدرتنا على إعمال حقنا غير القابل للتصـــرف في الحصـــول على الغذاء الكافي. كما أن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 2 بشأن القضاء على الجوع، معرضة للتهديد أيضًا.

وكما سمعنا، فإن العالم لديه ما يكفي من الأغذية هذا العام – مع أن التوزيع وإمكانية الوصـول يفرضـان تحديات كبيرة – ولكنّ الأوضاع قد تسوء بشكل أكبر في عام 2023 وما بعده إن لم تُتخذ إجراءات عاجلة.

حضرات السيدات والسادة،

إنّ ما يشجعني هو الإرادة القوية لاتخاذ الإجراءات التي شهدناها في الأشهر الأخيرة.

ومع ذلك، فإنّ العمل وحده لا يكفي؛ بل يتعيّن علينا أن نوحّد عملنا من أجل ضـمان اتسـاق جميع أعمالنا وتقاربها من أجل مؤازرة الجهود الإقليمية والوطنية ودعم الأشخاص الأكثر ضعفًا في المقام الأول.

وللأســف، قد لا يكون تنســيق المبادرات وحده كافيًا. فنحن بحاجة إلى خطة جماعية وإطار عمل مشــترك يحشــد جميع الموارد الضرورية ويوجّهها.

أصـــحاب المعالي والســـعادة، لقد أتاحت لجنة الأمن الغذائي العالمي منبرها العالمي من أجل دعم هذه الجهود؛ وقد تم تذكيركم بالفعل بالجهود المشتركة التي أطلقها رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما عقدنا حدثًا خاصًـا رفيع المسـتوى حول الأمن الغذائي في 18 يوليو/تموز في نيويورك حمل الرسـالة التالية: "حان الوقت للعمل سوية – تنسيق استجابات السياسات العالمية لأزمة الأغذية العالمية". وقد فعلنا ذلك بدعم من فريق الاستجابة للأزمات العالمية المعني بالمواد الغذائية والطاقة والتمويل الذي أنشأه المدير العام للأمم المتحدة، وكذلك دعمًا لهذا الفريق.

ويُســعدني أن معالي الســيد Abdulla Shahid، الرئيس الســابق للجمعية العامة، ووزير الخارجية الحالي في ملديف، سيشارك في هذه الجلسة العامة اليوم من أجل إطلاعكم على نتائج هذا الاجتماع.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

هذه ليست مجرد أزمة أخرى وحسب، بل هي أزمة تكشف أوجه العجز الهيكلي في نظمنا الغذائية.

ويجب أن نركّز على بناء القدرة على الصـــمود في الأجل الطويل في نظمنا الغذائية، حتى ونحن نعالج الاســـتجابة للأزمة الحالية.

ويتعين علينا تحويل نظمنا الغذائية لتوفير الأمن الغذائي المســـتدام، والتغذية الكافية والميســـورة الكلفة، والأنماط الغذائية الصـــحية للجميع، بالتوازي مع توفير الوظائف اللائقة والدخل اللائق لصـــغار المزارعين، والمزارعين الأســـريين، ومنتجي الأغذية بشكل عام، والعاملين في مجال الأغذية، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتعاونيات.

وباختصـار، يتعين علينا أن نقيم نظمًا غذائية محايدة من حيث الكربون، وتعكس مسـار فقدان التنوع البيولوجي، وتعمل على إصلاح النظم الإيكولوجية، وتضع الإنسان في المقام الأول؛ أي نظم غذائية تشكل أساس الازدهار والقضاء على الفقر.

ويعني ذلك اتباع نهج ذي شقين: اتخاذ إجراءات عاجلة في مواجهة الأزمة، وتحول طويل الأجل.

ولذلك، بينما نتناول الاستجابات للأزمة العالمية اليوم، سنكرس أيضًا الحدث الخاص التقليدي للجنة، خلال الجلسة العامة صباح يوم الخميس، للجهود التي تتولون قيادتها من أجل تنفيذ ومتابعة المسارات والشراكات الوطنية لجعل النظم الغذائية أكثر شمولًا واستدامة.

أيها الزملاء، ستواصل اللجنة بالطبع إعطاء توجيهات على مستوى السياسات قائمة على العلوم بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، مثل التوصيات على مستوى السياسات التي سنعتمدها في هذه الجلسة العامة بشأن تعزيز مشاركة الشباب وتوظيفهم في مجال الزراعة والنظم الغذائية من أجل الأمن الغذائي والتغذية. وأعتقد، لا بل إني واثق، من أن الجميع يشاركني وجهة نظري، أن الاتفاق على هذه التوصيات على مستوى السياسات هو بلا شك منارة أمل في هذه الأوقات الصعبة بالنسبة إلى تعددية الأطراف.

وفي الختام،

يمكن للعالم الاعتماد على هذه اللجنة ويمكنه الاعتماد علينا جميعًا وعلى الجهات التي نمثّلها. وقد شهدت اللجنة إصلاحات في عام 2009 من أجل الاستجابة للأزمات العالمية على وجه التحديد، ولكي تكون المنصة التي تجتمع فيها الحكومات معًا لتعزيز الاستجابات السياساتية المنسقة الرامية إلى القضاء على ويلات الجوع وسوء التغذية – وتضم اللجنة حاليًا 137 دولة عضوًا، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات مالية دولية، ومجتمع البحوث، ومئات من ممثلي المجتمع المدني، والقطاع الخاص، الذين يحضرون معنا اليوم. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها كلّ من البلدان.

ونحن نعوّل على قيادتكم وعملكم المنسق.

وشكرًا على حسن إصغائكم.